

آليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي
في كتابه الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون

**Mechanisms of grammatical interpretation
according to Al-Samin Al-Halabi
in his book Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon**

ط، د. بن عليّة ضيف¹، أ. د. محمد بشير باي²

¹ جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة - خروبة، b.dif@univ-alger.dz

² جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة - خروبة، m.bachirbey@univ-alger-dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/16 تاريخ القبول: 2024/03/02 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف مدى استثمار السمين الحلبي في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للآليات التأويلية النحوية، ثم تحاول بيان دور هذه الآليات في الكشف عن المقاصد والمعاني الثاوية وراء الألفاظ والنظم القرآني، فتقدم أولاً تعريفاً موجزاً للتأويل النحوي وتحدد أهم آلياته، ثم تقدم نماذج مختارة لتطبيق السمين الحلبي لأربع آليات هي: آلية الحذف، وآلية التضمن وآلية الحمل على المعنى وآلية الزيادة على آيات ونصوص القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: التأويل النحوي؛ الحذف؛ التضمن؛ الزيادة؛ الحمل على المعنى.

Abstract: This research paper aims to explore the extent to which Al-Samine Al-Halabi invested in his book "Al-Durr Al-Masun fi 'Ulum Al-Kitab Al-Maknun" in the interpretive grammatical mechanisms. It also seeks to highlight the role of these mechanisms in revealing the purposes and hidden meanings in Quranic structures. After defining grammatical interpretation and identifying its most important mechanisms, selected examples are presented to illustrate Al-Samine Al-Halabi's application of four mechanisms: omission, inclusion, conveying meaning, and addition in the Holy Quran

Keywords: Grammatical interpretation; omission ; inclusion; conveying meaning : addition.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

عمل النحاة العرب على تعقيد ظواهر اللغة العربية فوضعوا قواعدهم وجرّدوا أقيستها وأبانوا عن مجاري الكلام ومسالكه، ولم يألوا جهداً ولا ادخروا وسعاً في إنشاء القواعد والضوابط وربط بعضها مع بعض حتى تشكّل نظاماً يحاكي نظام اللغة نفسها.

و حقق صنيع النحاة هذا نجاحاً منقطع النظير، إذ تمّ لهم وضع قواعد محكمة لكل ما شاع في كلام العرب واطرد، بيد أن ظواهر اللغة العربية أكثر اتساعاً وأشدّ تعقيداً من أن يتم حصرها في جملة من القواعد مهما بلغت من الدقة والإحكام.

ولم يترك علماء النحو ما خرج عن قواعدهم من ظواهر من دون تفسير بل عمدوا إلى تطوير جملة من المفاهيم النحوية التأويلية حتى تكون صناعتهم شاملة لكل الكلام العربي.

وقد مثلت هذه المنظومة النحوية المتكاملة معينا ثرا لكل علماء التفسير ساعدتهم في تفسير النص القرآني واستكشاف دلالاته وأحكامه، وإن تفاوت استعمالهم للمفاهيم النحوية التأويلية بين مسرف ومقتصد.

ومن أحسن هؤلاء استثماراً لهذه المفاهيم وأقدرهم على تنزيلها على الخطاب القرآني السمين الحلبي (ت 756هـ) الذي استند في كتابه المسمى بـ (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) على آليات التأويل النحوي في تفسير آيات الكتاب العزيز بغية الكشف عن مكنوناته ومعانيه وإبراز المستتر من مقاصده ومراميّه.

ومن هنا جاءت الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها وهي: ما هي آليات التأويل النحوي الأكثر حضوراً في الدر المصون؟.

2. مفهوم التأويل النحوي:

1-2 التأويل لغة:

تُسند المعجمات العربية لمفردة التأويل معانٍ متقاربة، يجمعها معنى الرجوع، فنجد في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) أن "التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"¹، وجاء في مقاييس ابن فارس (ت395هـ) "أل يؤول، أي رجع... أول الحكم إلى أهله أي أرجعه ورده إليهم"²، وقال ابن منظور في لسان العرب (ت711هـ) "أول الكلام وتأوله: أي دبّره وقدره، وأوله وتأوله: فسره"³

2-2 التأويل النحوي اصطلاحاً:

تداولت علوم كثيرة استعمال مصطلح التأويل فنجد في علم الكلام (=علم التوحيد أو علم أصول الدين) وفي علم أصول الفقه وفي علم التفسير وفي علوم القرآن، وأكثر استعماله في علم التفسير لتعلقه بالتوضيح والشرح وبيان المعاني.

يُعرف أبو الوليد الباجي (ت474هـ) التأويل بأنه "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله"⁴ وقال ابن الجوزي (ت597هـ): "التأويل: العدول عن ظاهر اللفظ إلى معنى لا يقتضيه لدليل عليه"⁵، ويربط الشيخ محمد الطاهر بين عاشور في تعريفه للتأويل بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية فيقول: "التأويل صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمل لدليل... لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني"⁶

¹ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال، د/ت، 369/8.

² ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، د/ط، 1، 159/1979.

³ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د/ط، د/ت، 33/11.

⁴ الباجي أبو الوليد، الحدود في الأصول، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، د/ط، 1973، ص48.

⁵ ابن الجوزي أبو الفرج، نزهة الأعين في علم الوجوه والنظائر تح: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، دار الرسالة، لبنان، ط1، 1404هـ، ص217.

⁶ محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، د ط، 1997م، 1/ 16.

وأما في علم النحو وسائر علوم العربية فلم يستعمل هذا المصطلح بالكثرة والثبات للذان وجدا في العلوم الأخرى، وكل ما يعثر عليه الباحث هو إشارات ولمحات تدل على أن النحاة تأثروا بالمصطلحات الدائرة في العلوم الشرعية، يقول عبد الفتاح حموز: "ولم أقف على نص في مضان النحو المختلفة أو إعراب النحو المختلفة أو إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إلى مؤلفات النحو، وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى أن الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعل ما يعزز ذلك أن كثيرا من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته"⁷

ومن هذه الإشارات واللمحات ما جاء في كتاب الاقتراح لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) "قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، وأما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"⁸.

ويظهر أن أبا حيان (ت745هـ) يقصد بالجادة القواعد والضوابط النحوية، فما جاء من النصوص موافقا لها حمل عليها وأعطى حكمها وأما إذا "اصطدم نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبهم النحوي أو اللغوي"⁹.

وأما في الدرس النحوي الحديث فنجد كثيرا من الباحثين توقفوا عند هذا المصطلح وحاولوا تقديم تعريف له، ومن أوائل هؤلاء محمد عيد الذي عرف التأويل بأنه "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيفة تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"¹⁰.

وإجمالاً يمكن القول بأن التأويل النحوي هو مجموع الأساليب والآليات التي استعملها النحاة في رد النصوص المخالفة للأصول إلى القواعد المقررة.

⁷ عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1984، 10/1.

⁸ السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تج، حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، مصر، ط3، 2007، ص131.

⁹ محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، السعودية، ص08.

¹⁰ محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتاب، مصر، ط4، 1989، ص155.

آليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
وكما لا يوجد حد منضبط للتأويل النحوي في التراث اللغوي العربي، لا يوجد أيضا
تحديد دقيق لآلياته، فقد توزعت في كتب النحويين ولم تُعقد لها أبواب خاصة. ومع ذلك
يمكن العثور على أهم هذه الآليات في المواضع التي تحدث فيها النحاة عن الاتساع، وهي:
الحذف والتضمين والحمل على المعنى والزيادة والنيابة والتقديم والتأخير وغيرها.

وقد أحسن السمين الحلبي من استثمار هذه الآليات في توجيهه لطائفة كثيرة من
آيات الذكر الحكيم، فغدا كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون موسوعة نحوية
متكاملة بحق، ونقف في ما يلي على نماذج دالة في ما يلي:

3- آلية الحذف:

العربية لغة إيجاز واقتصاد، ويظهر ذلك من خلال شيوع الحذف فيها، وقد عدّ ابن
جني هذا الباب من أبواب شجاعة العربية فقال "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف
والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب
في معرفته"¹¹

والحذف في اللغة هو الإسقاط ومنه حذف الشعر إذا أخذ منه، وفي الاصطلاح هو
إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل.

وقد وضع النحاة للحذف شروطا كثيرة منها¹²:

- وجود الدليل فلا يحذف من الكلام إلا ما يمكن أن يستدل عليه. والدليل إما أن يكون
حاليا أو مقاليا أو صناعيا.
- أن لا يكون ما يحذف كالجاء: ويراد بما هو كالجاء الفاعل ونائبه وما في حكمه كاسم كان،
وذلك لأن الفعل والفاعل.
- أن لا يكون ما حذف مؤكدا، لأن التأكيد يقتضي التطويل والتفصيل على عكس الحذف
الذي يرتبط بالاختصار.

¹¹ ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تج، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 2006، 544/1.

¹² ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب من كتب الأعراب، تج: حنا الفاخوري، دار الجيل، لبنان، د/ط، د/ت، 324/2.

- أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، فلا يجوز حذف الميم من اللهم مثلاً لأنها عوض عن ياء النداء عن أصحاب المذهب البصري.

ويلجأ النحوي في الكلام المحذوف إلى إعمال التقدير حتى يبين الصورة الأصلية للكلام ويبين مواطن الحذف، يقول بدر الدين الزركشي (ت794هـ): "وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم هنا أو غيره ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثلاً لا من حيث المعنى"¹³

ومن مواضع الحذف التي أشار إليها السمين الحلبي ما يلي:

1-3 حذف الفعل:

في قوله تعالى: ﴿بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ [يونس58]: قال: "في تعلق هذا الجارّ أوجه، أحدها: أن «بفضل» و«برحمته» متعلقان بمحذوف تقديره: بفضل الله وبرحمته ليفرحوا بذلك فليفرحوا، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، فهما جملتان"¹⁴، واستدل على ذلك بقول الزمخشري (ت538هـ): "أصل الكلام: بفضل الله وبرحمته فليفرحوا فبذلك والتكرير للتأكيد والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه"¹⁵

وفي قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾ [الأنبياء62]: ذكر السمين الحلبي أن في «أنت» وجهان، أحدهما: "أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسرُ الظاهرُ بعده. والتقدير: أفعلت هذا بالهتاء، فلما حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر بعده الجملة"¹⁶، وعبّر ببيان الفرق بين التقديرين فقال: "الفرق بين الوجهين من حيث اللفظ واضح: فإن الجملة من قوله «فَعَلْتَ» المفوظ بها على الأول لا محل لها لأنها مفسرة، ومحلها الرفع على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهام إذا دخل على الفعل أشعر بأن الشك إنما تعلق به: هل وقع

¹³ الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تج: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007، ص551.

¹⁴ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تج: أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، ط1، 1986/223.

¹⁵ الزمخشري جار الله، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تج: نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، لبنان، 1407هـ، 353/2.

¹⁶ السمين الحلبي، مرجع سابق، 177/8.

أليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
 أم لا؟ من غير شك في فاعله. وإذا دخل على الاسم وقع الشك فيه: هل هو الفاعل أم غيره،
 والفعل غير مشكوك في وقوعه، بل هو واقع فقط. فإذا قلت: «أقام زيد»؟ كان شكك في
 قيامه. وإذا قلت: «أزيد قام» وجعلته مبتدأً كان شكك في صدور الفعل منه أم من عمرو، ثم
 ختم المسألة بترجيح الرأي الذي يراه مناسباً فقال: "والوجه الأول هو المختار عند النحاة لأن
 الفعل تقدّم ما يطلبه وهو أداة الاستفهام"¹⁷

ومن هنا نلاحظ أن السمين الحلبي لم يكن مجرد ناقل للآراء بل كان يناقش وبين
 وجه الاختلاف بين التأويلات ويرجح أقربها للصواب.

2-3 حذف المبتدأ:

في إعراب قوله جل من قائل: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [هود100] أعرب السمين الحلبي
 «حصيد» مبتدأً محذوف الخبر، لدلالة خبر الأول عليه، والتقدير هو: ومنها حصيد وعلل
 ذلك بأنه لضرورة المعنى.¹⁸

وأورد في قوله عز وجل: ﴿ذَكَرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرًا﴾ [مريم02]: ثلاثة أوجه. "أحدها:
 أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يُتلى عليكم ذكّر. الثاني: أنه خبر محذوف المبتدأ،
 تقديره: المتلّو ذكّر، أو هذا ذكّر. الثالث: أنه خبر الحروف المقطعة"¹⁹ ونسب القول الثالث
 ليحيى بن زياد، ولم يرتضه وعقب عليه بقول العكبري (ت616هـ): "وفيه بُعد؛ لأن الخبر هو
 المبتدأ في المعنى، وليس في الحروف المقطعة ذكّر الرحمة، ولا في ذكر الرحمة معناها"²⁰.

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾ [الحج07]: يعرض وجهان، أحدهما: "أنّه
 عطف على المجرور بالباء أي: ذلك بأن الساعة. والثاني: أنه ليس معطوفاً عليه ولا داخلاً في
 حيز السببية. وإنما هو خبر. ويعلل حذف المبتدأ بأنه "محذوف لفهم المعنى، والتقدير: والأمر
 أن الساعة"²¹

¹⁷ المرجع نفسه، 8/ 177

¹⁸ المرجع نفسه، 6/ 384

¹⁹ المرجع نفسه، 7/ 561

²⁰ المرجع نفسه، 7/ 561

²¹ المرجع نفسه، 8/ 235

3-3 حذف الخبر:

من أمثلة حذف الخبر التي توقف عندها السمين الحلبي قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة 59] فقال عن قراءة الجمهور وهي التي بفتح النون من أن: "فتحتمل «أن» فيها أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر، فالرفع من وجه واحد وهو أن تكون مبتدأ والخبر محذوف"²² ودلّ على هذا الرأي بقول الزمخشري: "والخبر محذوف أي: فسقكم ثابت معلوم عندكم، لأنكم علمتم أنّا على الحق وأنتم على الباطل، إلا أنّ حبّ الرئاسة وكسب الأموال لا يدعّكم فتنصفوا"²³، ثم نقل اعتراض أبي حيان الأندلسي الذي قال: «ولا ينبغي أن يُقدّر الخبر إلا مقدّمًا لأنه لا يبتدئ ب(أنّ) على الأصحّ إلا بعد (أما)»²⁴.

ولم يوافق السمين الحلبي على هذا الرأي فقال معقبا: "ويمكن أن يقال: يُغتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفر في اللفظية، لاسيما أن هذا جارٍ مجرى تفسير المعنى، والمراد إظهار ذلك الخبر كيف يُنطق به، إذ يقال إنه يرى جواز الابتداء ب(أنّ) مطلقًا، فحصل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير"²⁵. وهذا التفريق بين الأمور اللفظية والمنطوقات اللفظية تفريق مهم ودقيق، فكثيرا ما لا يتفطن إليه الدارسون ويخلطون بينهما، وهذا يدل على تحكم السمين الحلبي في صناعة النحو و عظم مكانته فيها.

3-4 حذف المضاف:

من عادات العرب في كلامها أن تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه، وقد تحذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، ومن النماذج القرآنية التي توقف عندها السمين الحلبي بالدرس والتحليل قوله عز وجل: ﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ﴾ [يوسف 82]: فقال "هذه الآية تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: وهو المشهور أنه على حذف مضاف تقديره: واسأل أهل القرية وأهل العير، وهو مجازٌ شائع. قاله ابن عطية وغيره"²⁶، ثم ينبه الحلبي على أن جعل الحذف من باب المجاز ليس موضع إجماع فقال:

²² المرجع نفسه، 319/4.

²³ الزمخشري جار الله، المرجع السابق، 651/1.

²⁴ السمين الحلبي، مرجع سابق، 319/4.

²⁵ المرجع نفسه، 319/4.

²⁶ المرجع نفسه، 544*6.

آليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون "وهذا على خلاف في المسألة: هل الإضمار من باب المجاز أو غيره؟ المشهور أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قال أبو المعالي: قال بعض المتكلمين: هذا من الحذف وليس من المجاز، [وإنما المجاز]: لفظة استُعيِرت لغير ما هي له، قال: وحذف المضاف هو عين المجاز وعظمه، هذا مذهب سيبويه وغيره، وحكى أنه قول الجمهور. وقال فخر الدين الرازي إن المجاز والإضمار قسمان لا قسيما، فهما متباينان.

الثاني: أنه مجاز، ولكنه من باب إطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة كالزاوية.

الثالث: أنه حقيقة لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتجيبه، لأنه نبي يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم²⁷

وحذف المضاف منه القياسي الذي يجوز النسخ على منواله ومنه السماعي الذي يجب الاقتصار عليه، والحذف في هذه الآية قياسي لأن "القائم مقاما لمضاف إن امتنع استبداده به فهو قياسي وإن صح استبداده به فهو سماعي، والمراد بالاستبداد به أن يكون المضاف إليه صالحا للفاعلية إن كان المضاف فاعلا ولغير فاعلية إن كان غير فاعل، فالحذف في (واسأل القرية) قياسي لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة"²⁸.

3-5- حذف المضاف إليه:

لم تقتصر العرب على حذف المضاف بل توسعت وحذفت المضاف إليه في بعض كلامها، وورد حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف، وفي تعليل ذلك يقول موفق الدين ابن يعيش (ت646هـ): "أعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا وراجعا عن المقصود"²⁹

ومع هذه القلة نجد لهذه الحالة وجودا في القرآن الكريم ولم يفت السمين الحلبي الوقوف عليها والتنبيه إليها، من ذلك قوله في تأويل الآية الكريمة ﴿وَلِكُلِّ وُجْهٌ﴾ [البقرة148] ما يلي: "جمهور القراء على تنوين «كل»، وتنوينه للعوض من المضاف إليه،

²⁷ المرجع نفسه، الصفحة نفسها

²⁸ ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، تج: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د/ط، د/ت، 148/3

²⁹ ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، تج: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، سوريا، ط3، 2013، 51/1.

والجارُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و «وَجْهَةٌ» مبتدأ مؤخرٌ، واختُلِفَ في المضافِ إليه «كل» المحذوفِ فقيلاً: تقديره: ولكلِّ طائفةٍ من أهل الأديان، وقيل: ولكلِّ أهلٍ موضعٍ من المسلمين وجْهَتُهُ إلى جهة الكعبة يميناً وشمالاً ووراءً وقُدَّامٌ³⁰

كما قال في تفسير ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء 110]: "(أَيُّا) منصوب (بِ) تَدْعُوا على المفعول به، والمضافُ إليه محذوفٌ، أي: أيُّ الاسمين"³¹ ثم يبيّن أن التنوين في (أَيُّا) عوضٌ من المضافِ إليه.

4- آية التضمين:

التضمين ضرب من ضروب الاتساع في الكلام الواردة في كلام العرب، قال ابن جني (ت392هـ) "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"³²

ويعرفه عباس حسن بأنه: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطائه حكمه"³³

ويرى الطاهر بن عاشور "أن من بديع الإيجاز في القرآن وأكثره ما يسمى بالتضمين، وهو يرجع إلى إيجاز الحذف. والتضمين أن يضمن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر، ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان"³⁴.

ووقف السمين الحلبي على نماذج عدة من تضمينات القرآن العظيم، ومنها ما يلي:

4-1- التضمين في الاسم:

ومن ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم 75]: حيث رأى أنه يجوز في (من) أن "تكون شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكون

³⁰ السمين الحلبي، مرجع سابق، ج2، ص172.

³¹ المرجع نفسه، ج7، ص429.

³² ابن جني، مرجع سابق، ج2، ص510.

³³ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، لبنان، ط1999، ج11، ص170.

³⁴ محمد الطاهر بن عاشور، ج1، ص123.

آليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
موصولةً، ودخلت الفاء في الخبر لما تَضَمَّنَه الموصولُ مِنْ معنى الشرط. وقوله: «فَلْيَمْدُدْ» فيه
وجهان، أحدهما: أنه طَلَبَ على بابه، ومعناه الدُّعاء. والثاني: لفظه لفظُ الأمر، ومعناه
الخبر³⁵

كما يظهر في إعرابه للآية الكريمة ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء 227]: حيث قال عن
أي "منصوبٌ على المصدر. والناصبُ له «يَنْقَلِبُونَ» وَقَدْ تَضَمَّنَ معنى الاستفهام. وهو
مُعَلَّقٌ لـ «سَيَعْلَمُ» سادًا مَسَدً مفعولٌها"³⁶، ثم أورد قول أبي البقاء العكبري "أَيُّ مُنْقَلَبٍ
صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: يَنْقَلِبُونَ انقلابًا أَيُّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعمل فيه (سَيَعْلَمُ) لأنَّ الاستفهامَ
لا يعمل فيه ما قبله"³⁷، ولم يرتضه السمين ورَّده بالقول "وهذا الذي قاله مردودٌ: بأنَّ أيًّا
الواقعة صفةٌ لا تكونُ استفهاميةً وكذلك الاستفهاميةُ لا تكونُ صفةً لشيء، بل هما
قِسْمَان، كلُّ منهما قِسْمٌ برأسه. و«أَيُّ» تنقسمُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ وهي: الشرطيةُ،
والاستفهاميةُ، والموصولةُ، والصفةُ والموصوفةُ عند الأخفش خاصة، والمناداةُ نحو: يا أيُّها،
والموصولةُ لنداءٍ ما فيه أل نحو: يا أيُّها الرجلُ، عند غير الأخفش. والأخفش يجعلُها في النداءِ
موصولةً"³⁸

2-4 التضمين في الفعل:

جعل السمين الحلبي التضمين أحد وجوه تأويل قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا
الطلاق﴾ [البقرة 227]: فذكر أن "في نصبِ (الطلاق) وجهان، أحدهما: أنه على إسقاط
الخافض، لأنَّ (عزم) يتعدى بـ (على) قال:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسَوِّدُ

والثاني: أن تَضَمَّنَ «عزم» معنى نوى، فينتصب مفعولاً به.

والعزم: عَقْدُ القلبِ وتصميمُه: عَزَمَ يَعْزِمُ عَزْمًا وَعَزَمًا بالفتح والضمّة، وعزيمة
وعِزَامًا بالكسر. ويستعمل بمعنى القسم: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لِتَفْعَلَ"³⁹.

³⁵ السمين الحلبي، مرجع سابق، 632/7.

³⁶ المرجع نفسه، 567/8.

³⁷ المرجع نفسه، 567/8.

³⁸ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

³⁹ المرجع نفسه، 435/2.

وأيضاً في قول الله ﷻ: ﴿عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ﴾ [آل عمران] حيث ذهب إلى أنه "يجوز أن يتعلق (على الله) بالكذب وإن كان مصدراً؛ لأنه يُتَّسَع في الظرف وعديله ما لا يُتَّسَع في غيرهما، ومن مَنَع علقه بيقولون متضمناً معنى يفترون فعَدَي تعديته، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من (الكذب)"⁴⁰.

وفي تفسير قوله عز من قائل: ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف 15] قال: "أَصْلَحْ يتعدى بنفسه لقوله: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء 90] وإنما تعدى ب (في) لتضمينه معنى ألطف بي في ذريتي، أو لأنه جعل الذرية ظرفاً للصّلاح"⁴¹ ونلاحظ أن السمين الحلبي يقارن نصوص القرآن بعضها ببعض ويحاول بيان الفروق بينها.

5- آلية الحمل على المعنى:

الأصل في الكلام أن يتوافق اللفظ مع المعنى حتى يُبلَّغ المخاطب ما يريد إلى المخاطب، لكن العرب وجريا على عاداتهم في التوسع في الكلام والتنوع في فنون القول عدلوا ببعض كلامهم عن الأصل وانصرفوا عن لفظ وأقاموا مقامه لفظاً آخر يشابهه في المعنى، وهذه الظاهرة درسها النحاة تحت عنوان الحمل على المعنى، ومن أقدم الإشارات لهذا المفهوم ما نجده عند ابن جني حيث يقول: "اعلم أن هذا الشرخ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ الأول قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً وغير ذلك"⁴²

ويعرفه بعض النحويين المعاصرين بأنه "العدول عن متابعة ما يستحقه ظاهر اللفظ والتعويل على المعنى وحمل الكلام عليه"⁴³

ويبين باحث آخر أهمية هذا المفهوم بالقول: "والحمل على المعنى مفهوم تفسيري عام لكثير من الظواهر التركيبية وتتمثل أهمية هذا المفهوم في أنه يجمع ما يبدو في الظاهر

⁴⁰ المرجع نفسه، 269/3.

⁴¹ المرجع نفسه، 669/9.

⁴² ابن جني، المرجع نفسه، 578/2.

⁴³ محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ط1، 2001، ص119.

آليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون خارجا عن القياس أو الظاهرة المطردة فيعمل على تفسيره اعتمادا على المعنى مما يجعله يتلاءم مع بابه⁴⁴

ومن أوضح الأمثلة عن الحمل على المعنى ما أورده ابن جني من حكاية الأصمعي عن أبي عمرو، حيث قال: "سمعت رجلا من اليمن يقول: (فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها) فقلت له: أتقول جاءته كتابي، قال: نعم أليس بصحيفة"⁴⁵

ولجأ السمين الحلبي إلى آلية الحمل على المعنى في تفسير مواضع كثيرة من القرآن الكريم منها:

- في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة 111] حيث قال "وَحُمِلَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِ (مَنْ) فَأُفْرِدَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (كَانَ)، وَعَلَى مَعْنَاهَا ثَانِيًا فَجُمِعَ فِي حَبْرِهَا وَهُوَ (هُودًا)"⁴⁶ ثم عقب ببيان الخلاف في تأويل هذه الآية بالحمل على المعنى فقال: "وفي مثل هذين الحَمَلَيْنِ خِلَافٌ، أَعْنِي أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ غَيْرَ فِعْلٍ، بَلْ وَصَفًا يَفْصِلُ بَيْنَ مَذْكَرِهِ وَمَوْثِقِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَمَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ جَوَازُهُ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِمْ مَنَعُهُ، مِنْهُمْ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَهُوَ مَحْجُوجُونَ بِسَمَاعِهِ مِنَ الْعَرَبِ كَهَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّ هُودًا جُمِعَ هَائِدٌ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ، نَحْوُ: بَازِلٌ وَبُزْلٌ وَعَائِدٌ وَعُودٌ وَحَائِلٌ وَحُولٌ وَبَائِرٌ وَبُورٌ وَهَائِدٌ مِنَ الْأَوْصَافِ الْفَارِقِ بَيْنَ مَذْكَرِهَا وَمَوْثِقِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَأَيْقُظَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامًا

و «نِيَام» جُمِعَ نَائِمٌ وَهُوَ كَالْأَوَّلِ، وَفِي «هُود» ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ جُمِعَ هَائِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى فُعْلٍ نَحْوُ حُزْنٍ وَشُرْبٍ، يَوْصَفُ بِهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ نَحْوُ: عَذْلٌ وَصَوْمٌ. وَالثَّلَاثُ - وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ - أَنَّ أَصْلَهُ (يَهُود) فَحُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا"⁴⁷

- وفي تأويل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة 196] قال إن فيها "شيئان: أحدهما التفاتٌ، والآخرُ الحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى،

⁴⁴ تنه الحاج. تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحو العربي ومحاولات التيسير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، 2022، ص 236

⁴⁵ ابن جني، المرجع السابق، 208/1.

⁴⁶ السمين الحلبي، مرجع سابق، 69/2.

⁴⁷ المرجع نفسه، 70/2.

أما الالتفات: فإنّ قبله (فَمَنْ تَمَتَّعَ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) فجاء بضمير الغيبة عائداً على (مَنْ)، فلو سيق هذا على نظم الأول لقل: (إذا رجع) بضمير الغيبة. وأما الحمل: فلأنه أتى بضمير جمع اعتباراً بمعنى «مَنْ»، ولو راعى اللفظ لأفرد، فقال: (رَجَعَ)⁴⁸.

- وفي الآية الكريمة ﴿كُلُّ لَه قَانِتُونَ﴾ [البقرة 116] قال: "وَجَمَعَ «قَانِتُونَ» حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ «كُلًّا» إِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ جَازَ فِيهَا مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَمِرَاعَاةُ الْمَعْنَى وَهُوَ الْأَكْثَرُ نَحْوُ: ﴿كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء 33] ﴿وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [النمل 87]. وَمِنْ مِرَاعَاةِ اللَّفْظِ: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء 84] ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت 40]، وَحَسَنَ الْجَمْعُ هُنَا لِتَوَاحِي رُؤُوسِ الْآيِ. وَالْقُنُوتُ: الطَّاعَةُ وَالْإِقْيَادُ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ أَوْ الصَّمْتُ أَوْ الدَّعَاءُ"⁴⁹

وقد أكثر السمين الحلبي من توسل هذه الآلية في مواضع كثيرة نكتف منها بما ذكر إذ ليس هذا موضع بسط واستقصاء.

6- آية الزيادة:

يقصد بالزيادة في الدرس النحوي أن يزداد لفظ لضرب من التأكيد ولا يؤدي إسقاطه إلا خلل في الكلام ولا يؤدي معنى إلا التوكيد.

ولم يتفق النحاة على تسمية واحدة لهذا المفهوم فنجد منهم من يسميه لغوا أوحشوا أو إلغاء أو صلة ويرتبط كل مصطلح بمذهب نحوي معين، يقول ابن يعيش "الصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"⁵⁰

وهو باب من أبواب الاتساع في العربية كما نصه عليه ابن جني بقوله: "والحروف إنما تزداد لضرب من ضروب الاتساع"⁵¹

⁴⁸ المرجع نفسه، 319/2.

⁴⁹ المرجع نفسه، 84/2.

⁵⁰ ابن يعيش، المرجع سابق، 234/8.

⁵¹ ابن جني، المرجع سابق، 255/1.

أليات التأويل النحوي عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون
ولا تكون الزيادة اعتباطاً بل يُؤتى بها لتحقيق أغراض كثيرة، أهمها: هو إثراء أساليب
التوكيد في العربية وتنويعها فيتجنب التكلم تكرار الأدوات نفسها، وكذا تزيين اللفظ
وتحسينه وتنويعه ليتناسب مع السجع في النثر وإقامة الوزن في الشعر.

وتكون الزيادة في جميع أقسام الكلام ولا تختص بقسم دون آخر، وإن كان وجودها في
الحروف أكثر وأشيع ف"معلوم أن جل الزوائد تندرج في باب الحروف، ولعل تحمل هذا
الضرب من الكلم الزيادة على نحو لا نجد في الأسماء والأفعال مرده إلى خفته في النطق
وتصرفه الواسع في الدلالة على ما تشهد به معاني الأدوات المنصوص عليها في المصنفات
النحوية"⁵². والزيادة مقصورة على الألفاظ المسموعة فلا يتوسع فيها بالقياس.

وتوقف السمين الحلبي عند مواضع كثيرة في القرآن الكريم فيها زيادة منها:

- فعند قوله جلّ في علاه: ﴿وَاللّٰهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة 212] قال:
"مفعول «يشاء» محذوف، أي: مَنْ يَشَاءُ أَنْ يَرْزُقَهُ. (وبغير حساب) هذا الجارّ فيه وجهان،
أحدهما: أنه زائد. والثاني: أنه غير زائد، فعلى الأول لا تَعْلَقُ له بشيء، وعلى الثاني هو متعلّق
بمحذوف. فأما وجه الزيادة: فهو أنه تقدّمه ثلاثه أشياء في قوله: ﴿وَاللّٰهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾
الفعلُ والفاعلُ والمفعولُ، وهو صالحٌ لأن يتعلّق من جهة المعنى بكلّ واحدٍ منها، فإذا تعلّق
بالفعل كان من صفات الأفعال، تقديره: واللّٰهُ يَرْزُقُ رزقاً غير حساب، أي: غير ذي حساب،
أي: أنه لا يُحَسَّب ولا يُحصى لكثرتِه، فيكونُ في محلِّ نصبٍ على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ،
وبالباة زائدة"⁵³.

- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة 195] ذكر ثلاثة أوجه للباء أحدها: "أنها
زائدة في المفعول به لأن (ألقي) يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ [الشعراء
45]، وقال:

حتى إذا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثَّغُورِ ظِلَامُهَا

⁵² سناء ناهض الرئيس، ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، د/ط،
2006، ص 257.

⁵³ السمين الحلبي، مرجع سابق، 382/2.

فزيدت الباء في المفعول كما زيدت في قوله:

وَأَلْقَى بِكَفِّهِ الْفَتَى اسْتِكَانَةً من الجوع وَهْنًا مَا يَمُرُّ وَمَا يَحُلُو

وهذا قول أبي عبيدة، وإليه ميل الزمخشري، قال: والمعنى: ولا تَقْبِضُوا التهلكة أيديكم، أي: لا تَجْعَلُوهَا آخِذَةً بأيديكم مالكة لكم» إلا أنه مردود بأن زيادة الباء في المفعول لا تَنْقَاسُ، إنما جاءت في الضرورة كقوله:

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ⁵⁴

- خَرَجَ السَّامِنُ الْحَلْبِي الْكَاف فِي قَوْلِهِ جَل فِي عِلَاه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى 11]: على ثلاثة أوجه، أحدها - ووصفه بأنه هو المشهور عند الْمُعَرِّين " أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ لَيْسَ، وَ «شَيْءٌ» اسْمُهَا. وَالتقدير: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَهُ. قَالُوا: وَلَوْ لَا ادِّعَاءُ زِيَادَتِهَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ. وَهُوَ مُحَالٌ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ عَلَى أَصَالَةِ الْكَاف: لَيْسَ مِثْلٌ مِثْلَهُ شَيْءٌ، فَنفى المماثلة عن مثله، فَثَبَّتَ أَنَّ لَهُ مِثْلًا، لَا مِثْلَ لَذَلِكَ الْمِثْلِ، وَهَذَا مُحَالٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ⁵⁵.

ثم نقل قول أبي البقاء العكبري: "ولو لم تكن زائدة لأفضى ذلك إلى المحال؛ إذ كان يكون المعنى: أَنَّ لَهُ مِثْلًا وَلَيْسَ لِمِثْلِهِ مِثْلٌ. وَفِي ذَلِكَ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مِثْلٌ فَلِمِثْلِهِ مِثْلٌ وَهُوَ هُوَ، مَعَ أَنَّ إِثْبَاتَ الْمِثْلِ لِلَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ"⁵⁶. ثم عقب عليه مستحسنًا بالقول " وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حُسْنُ صِنَاعَةٍ"⁵⁷.

⁵⁴ المرجع نفسه، 311/2.

⁵⁵ المرجع نفسه، 544/9.

⁵⁶ المرجع نفسه، 544/9.

⁵⁷ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

7. خاتمة:

بعد هذا العرض المختضب الذي سعيانا من خلاله إلى إبراز أهم الآليات التأويلية النحوية التي توصل بها السمين الحلبي في كتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) لفهم الخطاب القرآني ورد ما يبدو خارج الأصول إلى القواعد المطردة، ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصلنا إليها في ما يلي :

- التأويل من المفاهيم الأساسية التي انتقلت من العلوم الشرعية إلى علوم العربية.
- التأويل النحوي هو مجموع الأساليب والآليات التي استعملها النحاة في رد النصوص المخالفة للأصول إلى القواعد المقررة.
- أعمل السمين الحلبي التأويل النحوي في كثير من الآيات والنصوص القرآنية بغية الوصول إلى معانيها ومقاصدها من جهة، وتخريجها على مقتضيات الصناعة النحوية من جهة أخرى.
- أهم الآليات التي استند إليها السمين الحلبي في تحليلاته هي: الحذف والتضمين والحمل على المعنى والزيادة.
- لم يتكلف السمين الحلبي في استعمال الآليات التأويلية النحوية بل جاء استعماله لها مقتصدا فلا يلجأ إليها إلا في حالة الضرورة.
- لم يكن السمين الحلبي مجرد ناقل يعرض الآراء بل كان يحلل ويناقش ويرجح بين الأقوال المختلفة ويوازن بينها.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

الكتب:

- 1- الباجي أبو الوليد، الحدود في الأصول، تح: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، د/ط، 1973.
- 2- ابن الجوزي أبو الفرج، نزهة الأعين في علم الوجوه والنظائر، تح: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، دار الرسالة، لبنان، ط1، 1404هـ.
- 3- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2006، 1.
- 4- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال، د/ت.
- 5- الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2007، 1.
- 6- الزمخشري جار الله، الكشف عن حقائق التنزيل وغيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: نخبة من العلماء، دار الكتاب العربي، لبنان، 1407هـ.
- 7- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، سوريا، ط1، 1986.
- 8- سناء ناهض الرئيس، ظواهر الاتساع وأثرها في ضبط القاعدة النحوية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، د/ط، 2006.
- 9- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تح: حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب، مصر، ط3، 2007.
- 10- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، لبنان، ط1، 1999.
- 11- عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1984.
- 12- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، د/ط، 1979.
- 13- ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، تح: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د/ط، د/ت.
- 14- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، ط1، 2011.
- 15- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للطباعة والنشر، تونس، د ط، 1997.
- 16- محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتاب، مصر، ط4، 1989.
- 17- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، د/ط، د/ت.
- 18- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب من كتب الأعراب، تح: حنا الفاخوري، دار الجيل، لبنان، د/ط، د/ت.
- 19- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، سوريا، ط1، 2013.

الرسائل الجامعية:

- 20- الحاج تته، تكامل المفاهيم التفسيرية في الفكر النحو العربي ومحاولات التيسير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2022.
- 21- محمد عبد القادر هنادي، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، رسالة ماجستير، إشراف: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، السعودية، 1982.